

أقر البرلمان النيوزيلندي تشريعاً مساء أمس الخميس، يسمح باعتقال مجموعات تزيد على 30 من طالبي اللجوء لمدة تصل إلى ستة أشهر.

وتعتقد الحكومة أن الأمر يعد مسألة وقت قبل وصول القوارب التي تحمل طالبي اللجوء، الذين يستهدفون أستراليا منذ فترة طويلة، إلى المياه النيوزيلندية.

وقال وزير الهجرة مايكل وودهاوس: "هذا التشريع يتعلق بضمان أن يكون نظامنا قادراً على التعامل مع التوافد الجماعي حال حدوثه وإرسال رسالة واضحة إلى أصحاب مشاريع تهريب البشر المحتملين بأن نيوزيلندا ليست هدفاً سهلاً".

وأضاف أن وصول قارب في غرب أستراليا قادماً من سريلانكا في إبريل الماضي، وعلى متنه أشخاص يقولون إنهم يرغبون في الذهاب إلى نيوزيلندا بينما يرفع ذلك القارب علماً نيوزيلندياً، يظهر الحاجة إلى قانون جديد.

من جانبها، قالت منظمة العفو الدولية إن صلاحيات الاعتقال الجديدة تنتهك معاهدة اللاجئين وقانون حقوق الإنسان.

وقالت منظمة العفو إنها "تعتقد أن هذا القانون لن يفعل شيئاً في مواجهة تهريب البشر، وأن الحكومة لا ينبغي عليها أن تستهدف الضحايا بل مهربي البشر أنفسهم، فالاحتجاز غير الضروري للنساء والأطفال والأسر سينتهك التزامات نيوزيلندا الدولية".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 14/06/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com